

نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابديل: الواقع والتحديات

Towards supporting the participatory approach to the development of border areas; Capdel Program: Reality and Challenges



د/ مليكة بوجيت

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

boudjit.malika@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/05/30

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/29

تاريخ الاستلام: 2021/05/29

ملخص:

تشكل المقاربة التشاركية إحدى أهم المقاربات الجديدة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة حيث تعزز اعتمادها مع مطلع الألفية الجديدة، والتوجه نحو تثمين مختلف الآليات الديمقراطية والانفتاح على المجتمعات المحلية، وتثمين مقدراتها المادية البشرية في التنمية المحلية، وهذا ما تم إقراره من طرف مختلف تقارير التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبرامج الدعم الانمائية والمبادرات الإصلاحية على المستوى القطري والمحلي. والجزائر كعينة لهذه المبادرات تبنت سلسلة الإصلاحات السياسية والقانونية هذه المقاربة في تنمية المناطق الحدودية و مناطق الظل، من خلال تفعيل مشاركة مختلف الفواعل المحلية عبر إطلاق برنامج كبديل. تعالج هذه الورقة مدى مساهمة البرنامج في تفعيل وتيرة التنمية المحلية في هذه المناطق بين الواقع والتحديات.

الكلمات المفتاحية: المقاربة التشاركية، التشخيص التشاركي، كابديل، الجمعيات، تنمية المناطق

الحدودية.

Abstract:

The participatory approach is one of the important new approaches to activating sustainable local development, as it strengthens its adoption in new millennium, and moves towards democratic mechanisms and openness to local communities, and appreciates their material and human capabilities in local development, this was approved in the United Nations development reports and reform initiatives at the national and local level. Algeria, has adopted this approach in developing border regions and shadow areas, by activating the participation of various local actors by launching the capdal program. This paper deals with the extent to how this program contributes to activating local development in these areas; reality And challenges.

key words: Participatory approach, participatory diagnosis Capdal associations, border areas development.

1. مقدمة:

تشكل المقاربة التشاركية مدخلا من المداخل الإصلاحية الجديدة الرامية إلى ترسيخ الحكامة الرشادة بما يسمح ببعث مسارات التنمية المحلية المستدامة، حيث ثمنها مختلف التقارير والبرامج الإنمائية الدولية، واعتبرتها أنجع أسلوب لتفعيل الطاقات والمقددرات التنموية المحلية المادية والبشرية في الدول النامية قصد تدارك الفجوة الإنمائية من جهة، ومقاربة أنماط تسيير للمشاريع التنموية أكثر انفتاحا وإشراكا للفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية التنمية المحلية من جهة ثانية .

في الجزائر، أدت تجربة أزيد من عقدين من الزمن من مباشرة الاصلاحات السياسية الأولى مع نهاية القرن الماضي، إلى تسجيل استمرار عجز وضعف في نظم وآليات تسيير برامج التنمية المحلية ،من خلال المجالس المنتخبة، ما يستلزم التفكير في أساليب ومقاربات جديدة لتدارك الخلل التنموي التي تعرفه على مستوى العديد من المناطق ، لاسيما مناطق الظل والمناطق الحدودية، لهذا جاءت مضامين الإصلاحات لسياسية والقانونية الثانية في هذا المسعى ، بإدراج المقاربة التشاركية وما اصطلح عليه الديمقراطية التشاركية .

ضمن هذا التوجه جاء برنامج كابدل لدعم المبادرات المحلية في التنمية وفق مقاربة التشاركية، حيث شمل عشر بلديات نموذجية من بينها منطقة حدودية هي بلدية جانت ، نحاول من خلال هذه الورقة الاقتراب من معرفة آلياته ، واقع سيرورته وتحدياته في هذه البلدية النموذجية، لاسيما مع اطلاق الشطر الثاني من البرنامج بعنوان نداء 2 في إطار الحاضنة الجديدة لمشاريع التنمية 2020 ، ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف يسهم برنامج كابدل وفق مقارباته التشاركية في دفع عجلة التنمية المحلية في بلدية جانت كعينة من المناطق الحدودية؟

لمعالجتها نطرح فرضيتين التاليتين :

/المقاربة التشاركية من أنجع البدائل لبعث التنمية في المناطق الحدودية وتفعيل مقدراتها المحلية بما يتناسب والاحتياجات التنموية للإقليم.

/تجربة برنامج كابدل في البلدية النموذجية الحدودية-جانت - خطوة نحو تهيئة بيئة التسيير التشاركي لبرامج التنمية محلية لاسيما مع مروره الى شطره الثاني نداء 02 ، لكن نجاحها مرهون بتحديات ..

نستعين في مقاربة الموضوع و تحليله بالمنهج الوصفي التحليلي و المقاربة القانونية التي تهدف إلى معرفة مستوى تطابق أو انفصام النص عن الواقع . ونقترح لذلك المحاور الآتية :

المحور الأول: المقاربة التشاركية منظور مفاهيمي.

المحور الثاني: الأطر الدستورية والقانونية للمقاربة التشاركية في الجزائر.

المحور الثالث : نحو تفعيل التنمية في المناطق الحدودية من خلال برنامج كابدل.

المحور الرابع: تقييم مدى نجاح البرنامج وتحدياته

المحور الأول المقاربة التشاركية منظور مفاهيمي:

تجمع أغلب الدراسات التي تناولت موضوع المقاربة التشاركية في التجارب العالمية على أنها العملية التي تسمح بالانفتاح على المبادرات المحلية ومشاركة المجتمع المحلي في تسيير شؤونه، فهي أسلوب من أساليب التسيير الحديثة الرامية إلى دعم وتفعيل مظاهر وسبل التعاون بين الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية، لتكثيف الجهود مع اقتسام المسؤوليات والمهام من أجل تلبية حاجات المجتمع وتحسين مستوى الخدمات في ظل تعقد متطلبات الحياة المعاصرة وتزايد الطلب عليها، لكن هناك من يذهب في إعطاء تفسير أكثر إلى البحث في المفاهيم ذات الصلة والمتداخلة معها.

أولا /تعريف الديمقراطية التشاركية من خلال مفاهيم ذات الصلة:

قد تشتمل المقاربة التشاركية أو تتداخل من الناحية الاصطلاحية مع العديد من المفاهيم نذكر منها:
 *الحوكمة المحلية :مجموعة من الآليات والعمليات على المستوى المحلي، من خلالها يستطيع الأفراد التعبير عن مطالبهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم في الشأن المحلي ، في ظل احترام معايير الفعالية والشفافية والمساءلة لمقاربة الجودة والكفاءة في الأداء(Bertrand Nathalie, 2004).
 * الحوكمة المفتوحة : المنظومة التي بمقتضاها يمكن للمواطنين مراقبة مسار اتخاذ القرار والتأثير عليه بفضل الإمكانية المتاحة للنفاذ للمعلومة العامة وإلى هيئات اتخاذ لقرار، التي تتجسد عبر مبادرات نشر الوثائق والمعلومات حول أنشطة الهيئات العمومية على الانترنت (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI، 2018).

ثانيا/تعريف الديمقراطية التشاركية من خلال آلياتها:

لكن ما هو دارج في التعبير الاصطلاحي عن المقاربة التشاركية هو اصطلاح الديمقراطية التشاركية الذي يعني جملة التقنيات والإجراءات التي من شأنها تعزيز سبل التعاون والحوار بين الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين بخصوص إدارة الشأن العام المحلي وتحسين أداء وإنجاز البرامج والمشاريع التنموية.

في هذا المضممار تشير العديد من الدراسات المقارنة للديمقراطية التشاركية في التجارب العالمية الى تنوع وتعدد الآليات والإجراءات التشاركية بتعدد واختلاف هذه التجارب إلا أنها تشترك في أهمها نذكر منها :
 /تقديم العرائض.

/هيئات استشارية محلية لتفعيل مشاركة المواطنين والمجتمع المدني.

/اجتماعات المجالس المحلية المفتوحة على المواطننة .

الاستفتاء الاستشاري المحلي لاسيما في القرارات والمسائل ذات الصالح العام. (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI، 2018)

/الاستفتاء التقريري المحلي (،. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI، 2018)

/الميزانية التشاركية.

-تقييم أداء الادارة عبر وسائل مختلفة كوسائل الإعلام المحلية، وسيط الجمهورية، تسجيل آراء المواطنين حول اداء الادارة في الدفتر البلدي .

المحور الثاني: الديمقراطية التشاركية في الأطر الدستورية والقانونية الجزائرية :

فكرة التأسيس للمقاربة التشاركية في الجزائر لم تكن وليدة دساتير التعددية بل تناولتها دساتير الأحادية ،كما تدعمت بجملة من القوانين المفسرة والناظمة لها نحاول من خلال هذا المحور التعرف على أهم مضامينها .

أولا/ الديمقراطية التشاركية في الدساتير الجزائرية.

على الرغم من أن المؤسس الدستوري الجزائري لم ينص صراحة قبل التعديل الدستوري 2016 على مبدأ الديمقراطية التشاركية، إلا أن أغلب الوثائق الدستورية الجزائرية نصت في مضامينها على ضرورة تكريس مبدأ المشاركة الشعبية ومختلف الآليات والمظاهر المعبرة عنها.

حيث نصت ديباجة الدساتير الجزائرية على أهمية مشاركة المواطن في الحياة العامة ،واعتبرته من مقاصد حقوقه السياسية بدءا من دستور 1963 ودستور 1976 اللذين جاء فيهما "أن الحقوق السياسية المعترف بها لكل مواطن بالجمهورية تمكنه من المساهمة بطريقة كلية وفعالة في فريضة تشييد البلاد،وتعده لمعرفة نفسه بصورة منسجمة مع نطاق المجموعة و مصالح البلاد واختيارات الشعب " (دستور، 1963،).

أما دستور التعددية بمختلف تعديلاته فقد أقرت ديباجته أن " الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية ،ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية،أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية ،والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية ،والمساواة ، وضمان الحرية لكل فرد" (دستور، 1989)

إن الإقرار بمبدأ المشاركة، تضمنته مختلف المواد الدستورية الجزائرية التي أعطت بدورها تصورا عن كيفية ممارسته سواء فيما يخص الحقوق السياسية والاجتماعية، أو من خلال المواد المتعلقة بممارسة السيادة والسلطة التي جاء فيها أن الدولة تستمد سيادتها وسلطتها من إرادة الشعب.

ليأتي التعديل الدستوري 2016 بالاعتراف الصريح بالديمقراطية التشاركية مع الإصلاحات السياسية و القانونية الثانية ،تجاوبا مع التحولات الإقليمية وتداعيات الربيع العربي مع مطلع 2011 ،والتوجه العالمي نحو الدعوة عبر مختلف تقارير التنمية الى تكريس الديمقراطية التشاركية لدفع عجلة التنمية،لهذا جاء في مضمون المادة 15 من دستور 2016 الفقرة الثالثة منها:

"تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية " . (دستور، 2016)، التي ثمنها التعديل الدستوري الأخير 2020 في المادة 16 منه.

ثانيا: الأطر القانونية للديمقراطية التشاركية:

تعززت المقاربة التشاركية في مضمون نصوص التشريع القانوني للجماعات المحلية، حيث خصها قانون البلدية 10-11_ باب كامل بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية تناولت المواد من 11 الى 14 صيغ مشاركة المواطن، حيث جاء في المادة 11 "تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري" (قانون البلدية، 2011)، ويظهر أن المشرع استخدم اصطلاحاً مرادفاً للديمقراطية التشاركية في أهدافه وآلياته، من حيث تقريب الإدارة من المواطن وتشجيع مبادرات الفواعل المحلية، وهو مصطلح التسيير الجوّاري، حيث ترك للمجلس البلدي صلاحية الفصل في السبل المناسبة لتجسيده، بناءً على محتوى المادة 12 "قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 "يسهر المجلس البلدي على وضع الإطار الملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم" (قانون البلدية، 2011).

من هذا المنطلق قدم المشرع الجزائري اجتهادات حول الآليات القانونية الممكنة لتفعيل الديمقراطية التشاركية شملتها المادتان 13 و 14 من ذات القانون التي يغلب عليها الطابع الاستشاري لا الإلزامي في الأخذ بخبرات الفواعل المحلية من مؤسسات المجتمع المدني-الجمعيات القطاع الخاص..منها: إمكانية الاستعانة بصفة استشارية بخبرة محلية شخصية أو جمعية معتمدة للرفع من كفاءة عمل المجلس البلدي.

من بين الأطر القانونية التي تدعمت من خلالها المقاربة التشاركية لتفعيل دور الحركة الجمعوية في التنمية المحلية قانون الجمعيات، فمع انطلاق التعددية بداية التسعينيات جاء قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي رقم 90-31 ليعطي مفهوماً جديداً لمشاركة الفرد في الحياة العامة، من خلال ضمان انخراطه في تنظيمات وجمعيات قد تشكل الإطار الشرعي والحر لكل المبادرات سواء كانت فردية أو جماعية بعيدة عن عقيدة العمل الجمعوي بالانضواء تحت مظلة الحزب الواحد، لاسيما مع تعقد مجالات الحياة وما تستلزمه من ضرورة تنظيم كل من مشاركة الفرد في الحياة العامة ومختلف العلاقات الناجمة عن التفاعلات والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية.

من هذا المنطلق جاء تعريف هذا القانون للجمعيات على أنها الأفراد والكيانات القانونية التي تشكل مجموعة على أسس تعاقدية لأهداف غير ربحية. في حين جاء مضمون المادة 02 من قانون الجمعيات 12-06 أكثر وضوحاً ودقة، حيث اعتبر الجمعية تجمع أشخاص طبيعيين ومعنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً لغرض غير مربح من أجل ترقية ترقية الأنشطة وتشجيعها لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني " (قانون الجمعيات، 2012)، مما قد يمكنها من المشاركة في عملية التنمية المحلية عن طريق تفعيل إمكانياتها البشرية والمادية والمعرفية، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 17 ضمن إحدى فقراتها في اعتبارها شريكا وفاعلاً أساسياً في الشأن العمومي العمومي حيث جاء فيها "تكتسب الجمعية الشخصية المعنوية بمجرد تأسيسها، ويمكنها حينئذ القيام بما يلي: التصرف لدى الغير أو الإدارات العمومية، القيام بنشاط شراكة مع السلطات له مع علاقة هدفها

"(قانون الجمعيات ، 2012)، وهذا بالنظر لأهمية دور الحركة الجمعوية كشريك في عملية التنمية وتسيير الشأن المحلي وكقناة لتمرير مطالب وانشغالات الأفراد والجماعات من جهة، وحاضنة للطاقات البشرية القادرة على استثمار خبراتها و إطلاق مبادراتها في برامج تنمية والشراكة مع الفاعلين المحليين من جهة ثانية .

في هذا الاتجاه جاءت التسهيلات الإجرائية لتأسيس الجمعيات المحلية بمبادرة حكومية شهر جويلية 2020 على إثر الظروف الوبائية - كوفيد19 - التي تمر بها البلاد والإقبال على العمل التطوعي وحتمية تنظيمه، حيث عملت على إلغاء بعض العراقيل الادارية منها شرط الحصول على وثيقة تثبت وجود مقر للجمعية وتسهيل إجراءات تقديم طلبات التأسيس عبر منصة رقمية، والتقليص من مدة دراسة الملف الاداري والرد الى عشرة أيام ، مع إمكانية تسخير بعض مقرات البلدية لتمكين الجمعية التي ليس لديها مقر من مزاوله نشاطها.

المحور الثالث : نحو تفعيل التنمية في المناطق الحدودية من خلال المقاربة التشاركية في الجزائر :

تحتل عملية تنمية وتطوير المناطق الحدودية مكانة هامة في استراتيجية الدول المعاصرة وسياسيتها التنموية بالنظر لأبعادها السياسية والأمنية الاقتصادية والاجتماعية ، ولأهدافها الرامية الى تقليص الفجوة التنموية بين مناطق الاقليم وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير المتطلبات الحيوية والمرفقية وتحسين جودة حياة الساكنة في هذه المناطق من خلال :

/ تفعيل نشاط اقتصادي متناسب مع المتطلبات التنموية للمنطقة و منسجم مع خصوصيتها الاقليمية سواء كان فلاحي او صناعي او خدماتي ، من خلال برامج ومشاريع استثمارية ، من شأنها خلق الثروة وتحقيق الوفرة الانتاجية وامتصاص البطالة .

/السهر على توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم ، الصحة ، السكن والمرافق ذات الصلة باحتياجات المواطنين اليومية و رفع الغبن عن الساكنة ، و مكافحة الفقر وما ينجر عنه من آفات اجتماعية من شأنها زعزعة الاستقرار الامني و الاجتماعي على الشريط الحدودي .

/ مراعاة البعد البيئي في البرامج و المخططات الإنمائية بالحفاظ على عامل التنوع البيولوجي و الحد من هدر الموارد الطبيعية والبحث عن بدائلها في الطاقات المتجددة .

/تفعيل مقاربات جديدة لتسيير الشأن المحلي لهذه المناطق تعتمد على الانفتاح على مجتمعاتها المحلية وإشراك الفاعلين المحليين في القرارات و البرامج التنموية المحلية ،وتشجيع مبادراتهم ودعمها في إطار مقاربة تشاركية تسمح بمساهمة جميع الأطراف الفاعلة في تشخيص مشاكلهم وتحديد أولوياته، وصياغة وإنجاز مشاريع بخصوصها كما سيتم توضيحه في المحور التالي.

أولا/مكانة المقاربة التشاركية في استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر:

زيادة على المسعى العام للدولة الجزائرية للانفتاح على المجتمعات المحلية، وتأمين مقدراتها المادية البشرية قصد تحقيق تنمية محلية مستدامة، وتجاوبا مع ما تم إقراره من طرف مختلف تقارير التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبرامج الدعم الإنمائية والمبادرات الإصلاحية على المستوى القطري والمحلي. تحتل استراتيجية تنمية المناطق الحدودية مكانة هامة في أجندة الدولة الجزائرية كواحدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، وفي إطار استراتيجية أشمل من أجل حوكمة الحدود التي تعد أحد أهم المداخل لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في هذه المناطق وضمان ديناميكية اقتصادية واجتماعية في هذا الاطار وصفت مسودة استراتيجية الاتحاد الافريقي بشأن حوكمة الحدود وضعية المناطق الحدودية ما يستدعي الإسراع بالاهتمام بتنميتها حيث جاء فيها :

" تفاقمت التهديدات الأمنية، مثل انتشار الشبكات الإرهابية والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والأوبئة والقرصنة بسبب الافتقار إلى حوكمة الحدود المستهدفة. كما أن انتشار غياب الأمن على طول الحدود الإقليمية يعيق الأنشطة التجارية الشرعية ويستبدلها بأنشطة غير شرعية، كما حرم المجتمعات المحلية والحكومات من المنافع الاقتصادية والاجتماعية المقصودة. وفي الوقت ذاته، فإن الخدمات العامة والبنية الأساسية للسكان المحليين الذين يسكنون الأراضي الحدودية غير كافية، أو أسوأ من ذلك، غير موجودة، مما يترك إمكانات تنمية استراتيجية كبيرة عبر الحدود غير مستغلة. ومن ثم، لا بد من الاعتراف بأن الفشل في تطوير المناطق الحدودية يشكل خطرا أمنيا " (الاتحاد الافريقي، 2017.ص02) ما يستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الحدودية وهذا تعزيز الأمن البشري ومعالجة القضايا الإنسانية. وتحقيق النجاح المنشود تتطلب هذه الجهود المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية وتنمية قدرات السلطات العامة على الاستجابة بفعالية (الاتحاد الافريقي، 2017.ص02، صفحة 11).

ثانيا/إدماج المقاربة التشاركية لتفعيل تنمية الحدود من خلال برنامج كابديل CAPDEL :

من بين مرتكزات هذه الإستراتيجية إدماج المقاربة التشاركية لتفعيل تنمية الحدود من خلال المشاركة المجتمعية التي تعني دعم مبادئ اللامركزية وإشراك الفواعل المحلية للمناطق الحدودية -منتخبون مسؤولو وموظفو الإدارة المحلية ومكونات النسيج الجمعي على اختلاف تصنيفاته - اجتماعية، ثقافية واقتصادية - في البرامج التنموية الوطنية لمقاربة الحلول والتصدي لمختلف تهديدات الامن المجتمعي . ضمن هذه المقاصد يأتي برنامج كابديل CAPDEL لدعم المبادرات المحلية ليشمل جزءا من نطاقه الجغرافي عينة من البلديات التي تدخل في دائرة المناطق الحدودية، على غرار بلدية جانت في الحدود الجنوبية الشرقية ،حيث تحدها شرقا مدينة غات الليبية على بعد 100 كلم وجنوبا النيجر على بعد 200 كلم ،اختارها البرنامج كبلدية نموذجية لبعث وإنعاش التنمية المحلية وفقا لمقاربة التشاركية من المأمول ان تعمم التجربة مستقبلا على كل البلديات.

1 /التعريف ببرنامج كابدال CAPDEL :Programme de des capacités des acteurs du développement

يندرج هذا البرنامج ضمن برامج التعاون الدولي والاستفادة من الخبرات الدولية من أجل دعم برامج التنمية المستدامة، وتفعيل مشاركة الفاعلين المحليين في التنمية المحلية وفي إدارة شؤونهم وفق مقاربة تشاركية جديدة، خصص له مبلغا ماليا اجماليا قدر ب 11702000 دولار تسهم الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بما قيمته 2970000 دولار ، والاتحاد الاوروبي بحوالي 8532000 ، أما برنامج الامم المتحدة 2000000 دولار (pnud eMilcat, 2017.pp06-07.)

/أهداف البرنامج :

- دعم المبادرات المحلية وإدماجها في مشاريع التنمية عبر تهيئة مناخ الديمقراطية التشاركية .
1. تأهيل وتدريب الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين في مجال الحكامة التشاركية.
2. تحسين حصول المواطن على الخدمة العمومية الجيدة من خلال رقمتها.
3. تنويع الاقتصاد بالاستثمار في المقدرات المحلية ومنه العمل على خلق فرص العمل والثروة المستدامة .
4. تخطيط التنمية المحلية لضمان استدامتها بإدخال ادارة المخاطر والكوارث وبناء مناطق قادر على الصمود.

2/ المجال الجغرافي لبرنامج كابدال:

جغرافيا، يشمل برنامج كابدال عشر بلديات نموذجية اختيرت على أساس عامل التنوع من الخصوصية الطبيعية والتنموية والثقافية لكل بلدية، قصد استثمارها كعينة لمختلف البرامج التنموية وخلق بيئة مناسبة لمتطلبات الحكامة و التسيير التشاركي بين الفواعل المحلية و تحقيق الانسجام بين هذه البرامج و الأولويات التنموية لهذه البلديات. يمكن القول ان هذا الاختيار سمح بتشكيل نماذج إقليمية شاملة لمختلف محفزات التنوع التنموي والثراء الثقافي المادي واللامادي لمناطقها كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01:الخصوصية الاقليمية للبلديات النموذجية .

البلدية	الموقع الجغرافي	الخصوصية الإقليمية
تيميمون	الجنوب الغربي	الواحات –منطقة سياحية
جانت	الجنوب الشرقي	منطقة حدودية –سياحية
الغزوات	الشمال الغربي	منطقة ساحلية
أولاد بني عبد القادر	الشمال الغربي	منطقة ريفية –فلاحيه
تيقزيرت	الشمال الأوسط	منطقة ساحلية
بني معوش	الشمال الشرقي	منطقة ريفية جبلية
جميلة	الهضاب العليا الشرقية	منطقة سياحية
الخروب	الشمال الشرقي	منطقة حضرية
مسعد	الهضاب العليا الوسطى	منطقة ريفية
بابار	الشمال الشرقي	منطقة ريفية

المصدر: (صالح بن صالح ،نوردين حاروش ، 2019)

وقد وقع الاختيار على بلدية جانت لطابعها الصحراوي وامتلاكها لمقومات السياحة الصحراوية والثقافية في أبعادها المادية وغير المادية، حيث تضم أعرق حظيرة أثرية كهوف الطاسيلي التي تضم بين ثناياها رسوما و نقوشا تحكي تاريخ المنطقة القديم، إلى جانب موروثها الثقافي اللامادي والنشاطات الحرفية كصناعة الفضة و الذهب و صناعة السجادة التقليدية، كلها مؤهلات تجعل منها منطقة جذب لمشاريع وبرامج التنمية السياحية

3/ مرتكزات عمل برنامج كابدال : يعتمد في عمله على ما يلي :

*التشخيص التشاركي القاعدي :وهو خطوة أولية لتشخيص الوضع التنموي للبلدية النموذجية -مثلا حالة بلدية جانت -ومعالجة نقاط القوة والضعف، وتقييم مستوى الحكامة المحلية من خلال تحليل بعض مؤشراتهما والعراقيل المسجلة بخصوصها، وهذا من خلال اشراك الفاعلين المحليين وتحت اشراف خبراء (http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/prodoc_capdel) بهدف تدارك النقائص في المخطط البلدي للتنمية المقبل.

*تأهيل وهيكلة المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية :

يعد مقوما أساسيا في عمل برنامج دعم المبادرات المحلية، من حيث التركيز على العنصر الحيوي المحرك لمشاريع التنمية، هنا يأتي الاهتمام بعملية تفعيل الحركة الجمعوية، وأول خطوة في ذلك هي إخضاعها إلى مسح ودراسة نشاطها على مستوى البلدية مع قياس قدرتها التنظيمية ومدى فاعليتها، ومن ثمة وضع تصنيفات مناسبة لها وفق معايير محددة في البرنامج عادة ما تفضي هذه العملية الى التصنيف التالي:

/جمعيات تتطلب دعما تدريبيا ضمن المستوى الأول.

/بين جمعيات تتطلب دعما تدريبيا ضمن المستوى الثاني .

/جمعيات مؤهلة لخوض المساهمة كشريك في برنامج كابدال لإدارة مشروع ضمن المستوى الثالث

/جمعيات مؤهلة لخوض المساهمة كشريك في برنامج كابدال لإدارة مشروع ضمن المستوى الثاني والرابع .

3-إنشاء مجلس استشاري : يمثل فضاءا للحوار ولممارسة الديمقراطية التشاركية من خلاله يتم تقديم اقتراحات والتشاور بشأن المشاريع التنموية وطرح البدائل ومتابعة سير المخطط البلدي، يشمل كل الأطياف من الفاعلين المحليين جمعيات حرفيين ،فلاحين ،مواطنين من ذوي الخبرة في مجالات مختلفة

مقاولين هيئات عمومية لجان الإحياء، نساء.

4-متابعة مخرجات الدورات التكوينية للجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني :

تأتي مرحلة الممارسة واختبار قدراتها في إدارة مشاريع مصغرة منسجمة مع خصوصية المنطقة واحتياجاتها مثلا في حالة بلدية جانت مشاريع للصناعات التقليدية وللسياحة الثقافية .

5-مخطط بلدي من الجيل الجديد : يمثل رؤية استشرافية لخطة استراتيجية عن الأهداف المنشودة مستقبلا تحدد الاوليات التنموية بناء على المقدرات والتحديات الانية والمستقبلية ،ويسهم في اقتراحه مختلف الفاعلين المحليين الممثلين على مستوى المجلس لاستشاري (كابدال، 2017).

عموما فيما يتعلق بمستوى تقدم برنامج كابدل على مستوى بلدية جانت يمكن تسجيل خطوات مشجعة في بتجسيد هذه الآليات والمرتكزات ما أهلها للدخول في المرحلة الثانية من برنامج كابدل بعنوان نداء 2 في إطار الحاضنة الجديدة لمشاريع التنمية 2020 لفائدة الجمعيات التي تنشط على مستوى البلديات النموذجية يتم اختيارها بناء على الأهداف المنشودة والأولويات التنموية لبلدية جانت تضمنتها مقترحات المجلس الاستشاري المستحدث للبلدية حول المشاريع المحفزة للتنمية من الجيل الجديد، ي إطار المشروع التمهيدي للمخطط البلدي للتنمية والمتمحورة حسب ما جاء في بطاقة نداء 2 المخصصة لبلدية جانت:

أولا: المجموعة الأولى من المشاريع الهدف منها تعزيز قدرات المجتمع المدني (كابدل نداء 02، 2020)

المحور الاستراتيجي 1: تثمين التراث المادي واللامادي .

المحور الاستراتيجي 2: الحد من المخاطر الكبرى.

المحور الاستراتيجي 3 : تطوير الاقتصاد المحلي .

ثانيا : المجموعة الثانية من المشاريع الهدف منها تحفيز التنمية الاقتصادية يراعى في ترتيبها الاولويات التنموية للإقليم جانت.

1 -أولوية مشاريع الفلاحة قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

2 - مشاريع لها صلة بالتنمية الاقتصادية هدف منها خلق مناصب الشغل

-السياحة.

- الصناعات التقليدية.

- تسيير النفايات (كابدل نداء 02، 2020)

وفصلت بطاقة مقترحات المشاريع الخاصة ببلدية جانت مجالات الاستثمار فيها، كما أن معايير قبول هذه

المشاريع يبقى مشروطا بمعايير مقارنة برنامج كابدل للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية المستدامة

- معيار الشمولية: لمختلف المستويات الادارة المحلية الحركة الجمعوية على اختلاف اصنافها الى جانب فئة

الخبراء. (كابدل نداء 02، 2020)

-معيار الادماجية لمختلف الفئات الهشة النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة

-معيار البيئية : مشاريع منسجمة مع البيئة

-الاستدامة : مشاريع تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة .

تم اختيار مدى توفر هذه المعايير بعد دراسة هذه المشاريع من طرف الهيئة المختصة، وقد بلغ عددها

حوالي 112 مشروعا على مستوى مجموع البلديات النموذجية ، وقع الاختيار على 60 منها .

أخضعت اطاراتها لدورات تكوينية حول دورة وإدارة المشروع والتخطيط الاستراتيجي هذه الشراكة

المجتمعية اثمرت في الاخير عن قبول 29 مشروعا بتمويل من برنامج كابدل.

استفادت بلدية جانت كمنطقة حدودية بثلاث مشاريع هي:

-جمعية 15 مسكن عن مشروع دور لجان الاحياء في الحكامة

-جمعية بدير عن مشروع تكوين الجمعيات .

-جمعية صناع الحياة بمشروع واحة الصحراء

على الرغم من قلة عدد المشاريع المخصصة لهذه المنطقة الحدودية بالمقارنة لحجم احتياجات الساكنة في المنطقة وضعف برامج التنمية والضرورة الملحة لإنعاشها، تبقى التجربة بادرة جيدة وخطوة نحو تهيئة الأرضية لمشاريع أخرى ،لاسيما وأن المشاريع المقبولة ستركز على تكوين الكادر الجماعي الشريك الأمثل لتفعيل التنمية المحلية في منطقة تزخر بكل مقوماتها الطبيعية والتاريخية والسياحية.

المحور الرابع تقييم مدى نجاح البرنامج وتحدياته :

مبدئيا تقييم تجربة برنامج كابدل في البلديات النموذجية وبلدية جانت كبلدية حدودية، يسمح بالقول أن سيرورة البرنامج في مرحلته الأولى 2017-2020 أفضت الى تسجيل خطوات ايجابية من حيث محاولتها إرساء دعائم المقاربة التشاركية وتهيئة المناخ المناسب لبعث مشاريع التنمية المحلية في المنطقة، ما مهد الى الانتقال الى المرحلة الثانية من تجسيد المقاربة التشاركية على مستوى البلديات النموذجية عبر إطلاق برنامج كابدل ل نداء 02 لتمويل المشاريع والمبادرات التنموية المقترحة من طرف الفاعلين المحليين ، حيث حظيت المشاريع المقترحة من طرف جمعيات بلدية جانت بالقبول ، نظرا لمقاربتها المعايير والشروط المطلوبة وكذا تشجيعا من البرنامج لمبادرات جموعية منسجمة مع أولويات و واقع الاقليم البلدي نرى أن تحقيق هذه الخطوة جاء بناء على النجاح في تجسيد جملة من الآليات :

*مأسسة العمل التشاركي المحلي Institutionalizing local participatory work من خلال وضع ميثاق توافقي للمشاركة والمواطنة يحدد الأطر والكيفيات المناسبة لتجسيد الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية النموذجية.

*تنظيم وهيكله الفضاء التشاركي Organizing and structuring participatory space عبر إنشاء مجلس بلدي استشاري يضم مختلف الفواعل المحلية -ممثلو الإدارة منتخبين مختلف مؤسسات المجتمع المدني -جمعيات، لجان الأحياء ،القطاع الخاص-المقاولين أصحاب الحرف ،التعاونيات المواطنين شباب، نساء ذوي الاحتياجات الخاصة – مثل هذا النوع من التنظيم من شأنه لعب دور الوسيط بين المواطن البلدية، كما يسمح بتحديد الصلاحيات والمهام ويضمن استمرارية التواصل والعمل المنسق بين الفواعل المحلية ،ومنه اسهمت هذه الآلية في رفع الغموض الذي تركه المشرع في المادة 12 من قانون البلدية 10-11 بخصوص تصور الاطار لمناسب لإشراك المبادرات المحلية في تسيير الشأن المحلي.

*تفعيل الآلية التشاورية Activating the consltative mechanism من خلال خلق فرص ومستويات متنوعة للحوار بين الفاعلين المحليين، سواء من خلال التشاور في إطار إعداد المخطط البلدي لتنمية الذي يمر عبر مرحلة التشخيص التشاركي أين تحدد أولويات الإقليم التنموية بناءا التصورات الفاعلين المحلية بخصوص البرامج والإستراتيجية التنموية للإقليم.

*اعتماد آلية تدريب و تأطير للفاعل المحلي Adopting a training and coaching for local actor . تكوين وتدريب العنصر البشري أساس نجاح التنمية و تحقيق فاعلية الاداء وفق مهارات عقلية و فنية

إنسانية ،برنامج كابدل من خلال الإشراف على تأطير الفاعلين المحليين وضع قواعد المقاربة التشاركية لتدريبهم على الممارسة الديمقراطية وسبل الحوار المتمدن وحس المواطنة والتعاون على التفكير في الحلول المناسبة للمشاكل التنموية لإقليمهم البلدي.

يبقى أن مسار التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية وأهداف برنامج كابدل في البلديات النموذجية وبلدية جانت كعينة من البلديات التي تدخل في دائرة المناطق الحدودية مرهون بتحديات نوجزها في :

/تهيئة بيئة جيدة للعمل الجماعي من خلال إزالة العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الادارية.

/اعادة صياغة منظومة قانونية منسجمة قواعد الحكامة المحلية والديمقراطية التشاركية بالإسراع بإقرار مشروع قانون الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي .

/الاهتمام بالعنصر البشري ضمن الحركة الجمعوية من خلال الدورات التكوينية لاسيما في مجال الرقمنة واستخدام تكنولوجيا الاتصال .

/ادخال البعد المعرفي في إدارة مشاريع التنمية و الحكامة المحلية، بالاستفادة من الخبرات المعرفية، وربطه بالتجارب الناجحة اقليميا وعالميا .

/تكييف الذهنية الناشط الجمعوي بين طبيعة العمل التطوعي والقابل للتضحية من جهة وعقلية المستثمر الخالق لفرص العمل و الثروة من جهة ثانية .

/تكثيف التعاون بين الجمعيات لتدعيم التشاور تبادل الخبرات والمهارات الفنية في إطار ما يسمى التعاون الافقي فيما بين البلديات .

/تهيئة مناخ مساعد على الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على القيام بمشاريع في المناطق الحدودية و مناطق الظل ،من خلال توفير البنى التحتية والمرافق الضرورية وتقديم محفزات في شكل التسهيلات الضريبية ،امتيازات على مشاريع الصديقة للبيئة كالسياحة البيئية .

/تأمين وحماية الحدود من مختلف التهديدات الأمنية كالجرائم والتخريب و الهجرة غير الشرعية.

الخاتمة :

حاولت هذه الورقة معالجة موضوع إحدى أهم المقاربات الجديدة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، وهي المقاربة التشاركية التي جاءت ضمن المبادرات الإصلاحية على المستوى القطري والدولي. وبرامج الدعم لتنمية المحلية كبرنامج كابدل الذي تم اعتماده كتجربة مبدئية في بلديات نموذجية منها بلدية جانت كعينة عن البلديات الحدودية، التي باشرت عملية تطبيق البرنامج في مرحلته الأولى وإرساء قواعد وآليات المقاربة التشاركية على مستوى البلدية لتفعيل مشاريع التنمية المحلية ومرافقة المبادرات والفواعل المحلية على عدة مستويات ، لاسيما في جانب التدريب والتكوين ومأسسة وهيكلية الفضاء التشاركي و التشاوري ، بما يسمح بتكثيف الجهود المحلية لإنجاح البرامج التنموية عبر مختلف مراحلها

من تخطيط وتنفيذ إلى رقابة وتقييم. ما أعطى دفعا لتحرك الحركة الجمعوية باتجاه اقتراح مشاريع منسجمة مع الأولويات التنموية واحتياجات و خصوصية الإقليم. وكتجربة يبقى نجاحها مرهون بتجاوز عقبة التحديات المطروحة أمامها لتعميمها مستقبلا على باقي المناطق الحدودية ومناطق الظل .

التوصيات :

- الإسراع في وضع الإطار القانوني الذي ينظم كيفية تفعيل المقاربة التشاركية - الديمقراطية التشاركية - على المستوى المحلي.
- تشجيع العمل الجمعوي على مستوى المناطق الحدودية من خلال إزالة التعقيدات الإدارية ووضع تسهيلات إجرائية لتأسيس الجمعيات وإشراكها في القرارات والبرامج المحلية.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية لاسيما الحركة الجمعوية من خلال تحسين مستوى أداء أعضائها من القادة وتدريبهم على مختلف المهارات الفنية والتسييرية التي تناسب نشاطها .
- عمل الجمعيات على تحقيق استقلاليتها المالية بما يضمن استقلاليتها القرارية وحرية مبادراتها .
- خلق فضاء إعلامي رققي بين الإدارة البلدية والمواطن من أجل دعم توسيع مجال المشاركة و التشاور إلى أوسع الفئات حول قضايا الشأن المحلي .
- الرفع من كفاءة المنتخبين المحليين من خلال فرض شرط التعليم للترشح للمجالس المنتخبة .
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق الحدودية من خلال تهيئة المناخ المناسب لذلك.

قائمة المراجع :

الدراسات :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور. (1963)
2. . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1976 .
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور (1989)
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور (2016)
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور. 2020.

القوانين:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-11 المؤرخ 22 جويلية 2011 المتضمن قانون البلدية الصادر الجريدة الرسمية رقم 37.
- 2--- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 06-12 المؤرخ 18 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية رقم 02 .

